تَعَقُّبَاتُ الأُبَّـذِيِّ الأندَلُسيّ (٦٨٠هـ) في شَرْحِه الجزُولِيّةَ على مُصَنِّفِها

(بابُ مَعرفةِ عَلامَاتِ الإعرَابِ نَمُوذَجاً)

Traces of Al-Ubbadhi Al-Andalusi (٦٨٠ AH) in his commentary on Al-Jizouliya on its Authors
(Chapter on knowledge of the idiosyncratic signs as a model)

د. محمّد بهاء بن حسن كَكُّو

سورية

Abstract

Syntactic traces and responses are considered a color of valuable scientific studies. Because it contains study and review of several controversial issues in the science of syntax, and it follows up the opinions of the grammarians on every issue presented to them. The opinions of the framers of grammatical abbreviations became the goal of those tracings and objections, among them the compiler (The Jouzouli Introduction) Abu Musa al-Jazzouli (٦٠٧ AH) who put together a brief that collected the problems of grammar in a brief, and met with a third attention of grammar; They explained it and explained its ambiguities, and one of those was Abu al-Hasan al-Ubbadhi al-Andalusi (٦٨٠ AH), whose explanation was not without traces and blame on the compiler of al-Jazzuliyya's text. My work in this research - after a brief translation of both the jouzouli compiler and the abusive commentary - was that I made the tracts (the chapter on knowledge of syntactic signs) only in the form of issues, issued with a partial title that is proportional and the point of disagreement between the compiler and the commentator, then I included the text of the compiler and the commentator. Al-Sharh is the home of tracing, then I summarized the content of the tracing before embarking on his analysis, and discussed the issue - after a brief introduction to some of its

provisions - by presenting it on its contents and tracing it in the books of grammarians in a chronological manner. According to the opinions of the two teams of the targeted tracking, stating the arguments and explanations of each of them, what they have and what they are. Finally, I annotated the issue with an opinion that I thought was correct, justifying it from the sayings of the grammarians themselves, committed to objectivity as much as I could to that.

Keywords: Syntactic traces, grammatical abbreviations, Abu Musa al-Jazzouli, Abu al-Hasan al-Ubbadhi al-Andalusi. al-Jazzuliyya.

تعدُّ التعقّباتُ والرّدودُ النّحويّةُ لوناً منَ الدراساتِ العلميّةِ القيّمة؛ لما تحويه من مدارسةٍ ومراجعةٍ لجملةٍ منَ المسائلِ الخلافيّة في علمِ النّحو، وتتبّعِ آراءِ النحويّين في كلّ مسألة تعرِض لهم.

وقد أضحَتْ آراءُ واضعي المختصَراتِ النحويّة غايةً لتلك التعقّبات والاعتراضات، ومنهم مصنّفُ (المقدّمة الجُزُوليّة) أبو موسى الجُزُوليّ (٦٠٧هـ) الذي وضعَ مختصَراً جَمَعَ مسائلَ النّحو بإيجازٍ، لاقى عنايةَ ثلّةٍ منَ النحويّين؛ فشرحوه وبيّنوا غوامضه، وكان من أولئك أبو الحسنِ الأُبَّذِيّ الأندلسيّ (٦٨٠هـ) الذي لم يخلُ شرحُه من تعقّباتٍ ومؤاخذاتٍ على مصنّفِ متنِ الجُزُوليّة.

وكان عملي في هذا البحث –بعد الترجمةِ المقتضبة لكلٍّ من المصنّفِ الجُزُوليّ، والشارحِ الأبّذيّ– أن جعلتُ تعقّباتِ (باب معرفة علاماتِ الإعراب) فحسب على شكل مسائل، مصدّرةً بعنوانٍ جزئيٍّ متناسبٍ وموضعِ الخلاف بينَ المصنّف والشارح، ثمّ أوردتُ نصَّ المصنّفِ المتعقَّب عليه، وأردفتُه بنصِّ الشارح موطنِ التعقّب، ثمّ لخّصتُ فحوى التعقّب قبلَ الشروع في تحليله، وناقشتُ المسألةَ –بعد توطئةٍ مقتضبةٍ لبعض أحكامها– بعرضِها على مظانّها، وتتبّعها في كتبِ النحويّين زمنيّاً، فعرّجتُ على آرائهم فيها، محيلاً على كتبهم، وإلّا فإلى مَن

نقل عنهم، ثمّ خصّصتُ الكلام على رأيَي فريقَي التعقّبِ المستهدَف، ذاكراً حججَ وتعليلاتِ كلٍّ منهما، ما لها وما عليها. وأخيراً ذيّلتُ المسألةَ برأيٍ ظننتُه راجحاً، معلّلاً إيّاه من أقوالِ النحويّين أنفسِهم، ملتزماً فيه الموضوعيّةَ ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.

المصنّفُ: أبو موسى الجُزُوليُّ (٦٠٧هـ):

عيسى بنُ عبدِ العزيز بنِ يَلَلْبَخْت[١]. أبو موسى الجُزُوليُّ[٢] البربريُّ المَرّاكُشيُّ المغربيُّ. نسبتُه إلى: (جُزُولة): قبيلةٌ من قبائلِ البربر. وربّما قالوا: (كُزولة) – بالكاف–. وهي مشهورةٌ "بكثرة من نبغ منها من أهلِ العلم والفضل"[٣].

رحل منَ المغرب إلى المشرق، وحجّ، وعاد إلى مصرَ، حيث حصّل أكثر علومه، ثمّ رجع إلى المغرب، فتصدّر للإقراء بالمَرِيّةِ[٤]، وغيرها. وولّي خطابة مَرّاكُش في عهد سلطانِ الموحّدين المنصور أبي يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (٥٩٥هـ) الذي كان شديدَ العناية بأبي موسى، راعياً له، متعهّداً أحواله. كانَ الجُزُوليّ إماماً في العربيّة والقراءات، لا يُشَقُّ غبارُه، مع جودةِ التفهيم، وحُسنِ العبارة، "وهو أوّل مَن أدخل (صحاحَ الجوهريّ) إلى المغرب"[٥]. مات – رحمه الله تعالى– بالمغرب سنة سبع وستّمئة من الهجرة. وقيل: سنة ستٍّ. وقيل: بقي إلى سنة عشر[٦].

شيوخه[٧]: من أشهرهم:

- عبدُ الله بن بَرّي النّحويّ اللّغويّ المصريّ[٨] (٥٨٢هـ). أبو محمّد، لزمَهُ الجُزوليّ بمصرَ، فأخذ عنه: النّحو، واللّغة، والأدب. وممّا قرأ عليه: (الجمل) للزجّاجيّ، و(تاج اللّغة وصحاح العربيّة) للجوهريّ.
- مهلّبُ بنُ الحسن بن بركاتٍ النّحويّ (٥٨٣هـ). مهذّبُ الدّين أبو المحاسن[٩]، صاحب كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد). أخذ عنه الجُزوليّ في مصر أيضاً[١٠].
- ظافرٌ المالكيّ الفقيهُ الأصوليّ (٥٩٧هـ). أبو المنصور، قرأ عليه الجُزُوليّ مذهبَ مالك، والأصول[١١].

مصنّفاته:

١. المقدّمةُ الجُزُوليّة في النّحو، وتسمّى: (القانون، والاعتماد، والكرّاسة)، ذكرها مترجموه جميعُهم.

٢. شَرْحُهَا، الذي لم يكمله الجُزوليّ؛ لوفاته، وهذا الشرح سمّاه أحدُ شرّاحِ (المقدّمة الجزوليّة) وهو عَلَمُ الدّين اللُّوْرَقيُّ الأندلسيّ (٦٦١هـ): (الجزوليّة الكبرى)؛ إذ قال: "... هذا آخر ما وجدْنا منَ النسخةِ المتأخّرةِ الكبرى، وليتها تمّت، وكملت"[١٢]. وذكره من مترجمي الجُزوليّ: ابنُ خَلِّكان (٦٨١هـ) قائلاً: "شرَحَ مقدّمته في مجلّدٍ كبيرٍ، أتى فيه بغرائبَ وفوائد"[١٣]، وابنُ عبدِ الملك (٧٠٣هـ) بقوله: "...ككتابه الذي بَسَطَ فيه مقاصدَ هذا الاعتماد، وتوفّي قبل إكماله"[١٤].

٣. شَرْحُ إيضاحِ الفارسيّ، وشَرْحُ شواهده، قالَ ابن عبدِ الملك: "وشرَحَ أيضاً إيضاحَ الفارسيّ جملةً، وشرَحَ شواهدَه مفردةً"[١٥]. وقد نقلَ اللُّوْرَقيّ في شرحِه بابَ (نعم وبئس) منَ المقدّمةِ الجزوليّة عن بعض أصحابه عن (شرح أبياتِ الإيضاح)[١٦].

٤. تنبيهاتٌ وتعليقاتٌ على كتاب سيبويه، وتنبيهاتٌ وتعليقاتٌ على مفصّلِ الزمخشريّ. وانفردَ ابن عبدِ الملك بذكره هذين المصنَّفَين[١٧].

٥. تنبيهٌ على كتابِ الجمل. ذكرَه شارحٌ آخرُ للجُزوليّة، وهو صاحبُنا أبو الحسن الأبّذيّ[١٨] (٦٨٠هـ).

٦. شَرْحُ أصولِ ابنِ السرّاج (٣١٦هـ). ذكرَه: الذهبيّ (٧٤٨هـ)، والسيوطيّ[١٩] (٩١١هـ).

٧. ملخّصاتُ أبي موسى. ذكرَه أبو حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ) في: (ارتشافِ الضرَب)[٢٠].

٨. الأمالي في النّحو، ومختصر (الفَسْر) لابن جنّي (٣٩٢هـ) في شرح ديوانِ المتنبيّ. وانفردَ ابنُ خَلِّكان بذكرِ المصنَّفَين الأخيرَين[٢١].

٩. شَرْحُ قصيدة (بانت سعاد). ذكرَه كلٌّ من: بروكلمان[٢٢] (١٩٥٦م)، والزِّرِكليّ[٢٣] (١٩٧٦م).

تلاميذه[٢٤]: قالَ ابن خَلِّكان: "انتفع به خلقٌ كثير"[٢٥]. ومن أشهر مَن تلمذ عليه من النحويّين فحسب:

- يحيى بنُ معط بنِ عبدِ النّور (٦٢٨هـ). زينُ الدّين أبو زكريّا. صاحب: (الدرّة الألفيّة في علمِ العربيّة)[٢٦].
- عمر بن محمّد بن عمر، الأزديُّ الإشبيليُّ (٦٤٥هـ). أبو عليّ الشَّلَوْبِيْن[٢٧]. الذي شرَح مقدّمة شيخِه الجُزوليّ في كتبٍ أربعةٍ.

ما هي الجُزُوليّـةُ:

تركَ الإمامُ أبو موسى الجُزوليُّ – رحمه اللهُ تعالى – بلادَه المغربَ، واتّجهَ قاصداً مكّةَ المكرّمةَ؛ حاجّاً، وفي طريق عودته مَكَثَ في مصرَ، وتلمذَ على ابن بَرّي (٥٨٢هـ)، فكان من جملة ما قرأه عليه كتابُ (الجمل) للزجّاجيّ (٣٤٠هـ) فـ"سألَه عن مسائلَ على أبوابِ الكتاب، فأجابه عنها، وجَرَى بحثٌ فيها بينَ الطّلبة أنتجَ قَوْلَةً علّقها الجُزوليُّ مفردَةً... ولمّا عاد إلى المغرب نقلها النّاس عنه، واستفادوها منه"[٢٨].

فالجُزوليّةُ إذن: "نتائجُ بحوثِه على ابن بَرّي كان يعلِّقُها"[٢٩]؛ ما جعلَ السّيوطيَّ يجعلُ الجُزُوليّةَ "حواشيَ على (الجمل) للزجّاجيّ"[٣٠]. وقد نفى محقِّقُ (المقدّمةِ الجُزوليّةِ) قولَ السّيوطيّ هذا، وأوردَ أدلّةً على كونِها مؤلَّفاً مستقلّاً[٣١]، ووافقه د. سعد الغامديّ في مقدّمةِ تحقيقه (شرحَ الجُزوليّة) للأُبّذيّ، واعترضَ على مَن قال: إنّها حواشٍ على (الجمل)، وذكر أنّ ما كتبه الجُزوليُّ على (الجمل) هو غير هذه المقدّمة، ونقل نصّاً للأُبّذيّ يؤيّدُ ذلكَ[٣٢].

فالجُزوليّة: "كتابٌ مدرسيٌّ متميّزٌ، وجدَ فيه الشّيوخُ بغيتَهم، كما وجدَ فيه الطلّابُ أرَبَهم. فالشّيوخُ رأَوا فيه الكتابَ الذي يُمكّنهم من إظهارِ سَعَةِ علمِهم في شرحِه وتحليل عبارتِه[٣٣]، وهو بعدَ ذلك سهلُ الحفظ على الطلّاب... وكما يحفظُ النّحاةُ في زماننا هذا

الألفيّة يحفظُ أولئك هذه الكُرَّاسةَ خاصّةً أنَّها كانت صغيرةَ الحجم؛ ممّا يُسَهِّلُ حفظَها ونسخَها"[٣٤].

الشارحُ: أبو الحسن الأُبَّذِيُّ الأندلسيّ (٦٨٠هـ):

عليّ بنُ محمّد بنِ محمّد بنِ عبدِ الرحمن الخُشَنيّ، أبو الحسن، من ذريّة أبي ثعلبة الخُشَنيّ[٣٥]، الصحابيّ الجليل ﷺ. أصلُه من مدينة (أُبَّذَة) –بذالٍ معجمة– في وسطِ الأندلس، نشأ بإشبيليَة، وبها أخذ علومَه، ثمّ انتقل إلى (مالَقة) عند خروج أهل إشبيليَة بعد تغلّبِ النّصارى الإسبان عليها، فأقرأ بها، وأخيراً تحوّل إلى (غَرناطة) حيث أقرأ بها بقيّة عمره إلى أن توفّي في رجب سنة ثمانين وستّمئة من الهجرة[٣٦].

شيوخه: لم تسعفْني مصادر ترجمته إلّا باثنين أخذ عنهما في إشبيليَة هما:

- أبو عليّ الشَّلَوْبِيْن (٦٤٥هـ): تلميذُ الجزوليّ، السالفُ الذكر. اختصّ به الأُبَّذِيّ كثيراً، ولازمه.
- أبو الحسن الدَّبّاجُ (٦٤٦هـ): عليّ بن جابر بن عليّ، اللخميّ الإشبيليّ. أخذ عنِ ابن خروف[٣٧](٦٠٩هـ).

مصنّفاته: عدّدها اليمانيّ (٧٤٣هـ) بقوله[٣٨]: "وأملى على كتاب سيبويه تقاييد، وعلى (الإيضاح)، و(الجمل)، ومشكل الأشعار الستّة، و(الجُزوليّة)". وإملاؤه هذا على (الجُزوليّة) هو ما وصل إلينا من تلكَ المصنّفات فحسب، وهو شرحٌ ضخمٌ مفصّل على (المقدّمة الجُزوليّة في النحو) لمصنّفها أبي موسى الجُزوليّ، وقد حُقّق في خمس رسائل جامعيّة في جامعة (أمّ القرى) في مكّة المكرّمة. قالَ السيوطيّ[٣٩]: "وله منَ التصانيف: (شرحُ الجزوليّة)، رأيتُ النصفَ الثاني في مجلّدٍ ضخمٍ محشّى بخطّ ابن هشام [يعني: صاحبَ المغني]."

تلاميذه[٤٠]: قالَ ابن عبدِ الملك[٤١] (٧٠٣هـ): "أخذَ الناس عنه كثيراً، وكان متقدّماً في علمِ العربيّة، حاضرَ الذكر لأقوالِ النّحاة، حسَنَ الإلقاء، تصدّر لإقراءِ العربيّة طويلاً". ولعلّ أكثر تلاميذه شهرةً على الإطـلاق:

- أبو جعفر ابنُ الزبير (٧٠٨هـ): أحمد بن إبراهيم، الغَرناطيّ، آخر مؤرِّخي الأندلس. له: ذيل على كتاب (الصلة)[٤٢]، وفيه تَرجَم لشيخِه الأُبَّذِيّ، ذاكراً أنّه قرأ عليه بـ(مالَقة) طائفةً من كتابِ (الإيضاح) للفارسيّ، وأنّه مَن أقنع شيخَه بالتحوّل منها إلى غَرناطة.
- أبو حيّانَ الأندلسيّ (٧٤٥هـ): محمّد بن يوسفَ بن عليّ، الغَرناطيّ. صاحبُ التصانيفِ المشهورة[٤٣]. وقد نقل بكثرة عن شيخِه الأُبَّذِيّ، ولاسيّما في سِفريه الجليلَين: (التذييل والتكميل، وارتشاف الضَرب)، وكان يَنعتُه بـ(الحافظ)[٤٤].

علمُه وصفاتُه: قالَ ابنُ عبدِ الملك[٤٥]: "كان نحويّاً ماهراً، حسَنَ التصرّف والتعليم، معروفَ الخير والعفاف والانقباض عن مخالطةِ الناس والتحامل والقناعة وحسن الخلق". وقال تلميذه ابنُ الزبير[٤٦]: "كان نحويّاً ذاكراً لخلافِ النحويّين، من أحفظ أهل وقته بخلافهم من بصريٍّ وكوفيٍّ، من أهلِ المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه... أخذ عنه بعضُ أصحابنا كتابَ سيبويه، وغيرَ ذلك، ولم يكن له تصرّفٌ في غيرِ الفنّ النّحويّ البتّة... وبالجملة فكان من متقدّمي أهل وقتِه في ذكرِ الفنّ النّحويّ". وأمّا تلميذه الآخر أبو حيّان فقال في (النّضار) -كما نقل عنه السيوطيُّ[٤٧]-: "كان أحفظَ مَن رأيناه بعلمِ العربيّة، وكان يُـقرئ الناس كتاب سيبويه فما دونه، وكان في غايةِ الفقر على إمامته في العلم".

بابُ معرفةِ علاماتِ الإعراب

المسألةُ الأولى: استدراكٌ على شروط جمعِ المذكّرِ السالمِ الجامد.

قالَ المصنّفُ الجُزوليّ: "فالمجموع جمعَ السلامة منَ المذكّر إمّا أن يكون جامداً، أو صفة. فإن كان جامداً اشتُرط فيه أربعة شروط: الذكوريّـة، والعلَميّـة، والعقل، وخلوّه من هاءِ التأنيث"[٤٨].

قالَ الشارحُ الأبّذيُّ الأندلسيُّ: "ولم يستوفِ أبو موسى الشروطَ؛ إذ قد تجتمعُ هذه الشروطُ، ولا يُجمعُ الاسمُ بالواو والنون نحو: (تأبّط شرّاً)، لا يجوز جمعُه بالواو والنون باتّفاق، بل إذا أردتَ الجمع قلتَ: (ذَوُوْ تأبّط شرّاً)، أو (الذين يُقال لكلّ واحدٍ منهم: تأبّط شرّاً).

وإنّما لم يُجمع؛ لئلّا تبطلَ الحكاية. وكذلك أيضاً لا يجوز جمعُ الأسماءِ المركّبة —وإن لم تكن محكيّة– نحو: (رامَ هُرمز)[٤٩]، و(سيبويه)، و(نفطويه)، و(عمرويه)؛ تشبيهاً لها بالأسماءِ المحكيّة في التركيب. وأجاز بعضُ الكوفيّين أن يُقال: (سيبويهون)، و(نفطويهون)، و(عمرويهون). والصحيح أنّ ذلك لا يجوز؛ للشبهِ الذي بينها، وبينَ الأسماءِ المحكيّة من جهةِ التركيب، وأنّه لم يرِد بذلك سماعٌ.

وكذلكَ اشتراطُ العَلَميّة في الجامد على الإطلاق باطلٌ؛ إذ قد يُجمع بالواو والنون الاسمُ الجامد، إذا كان مصغّراً نحو قولك: (رُجَيْلون). فكان ينبغي له أن يقول: فإن كان جامداً يُشترط فيه في حالِ التكبير خمسةُ شروط: الذكوريّة[٥٠]، والعَلَميّة[٥١]، والعقل[٥٢]، والعُرُوّ من تاءِ التأنيث، والإفراد أي ليس بمركّب. وإن كان مصغّراً اشتُرط فيه جميعُ ما اشتُرط في المكبّر إلّا العَلَميّة"[٥٣].

ملخّصُ التعقّب: يرى الشارحُ الأبّذيّ عدمَ استيفاءِ المصنِّف شرطاً خامساً للجامد وهو (الإفراد)، وبطلانَ إطلاق شرطِ العَلَميّة فيه.

المناقشة: المركّب منَ الأعلام على ثلاثة أضرب[٥٤]:

١. الجُمَليّ: نحو: (تأبّط شرّاً ،وشاب قرناها، وبرق نحره، وذرّى حبّاً).

٢. الإضافيّ: نحو: (عبد الله، وعبد مناف)[٥٥].

٣. المزجيّ: نحو: (معدي كرب، وسيبويه).

والأوّل والثالث منها هما اللذان تعقّبهما الشارحُ الأبّذيّ على المصنِّف. فأمّا (تأبّط شرّاً) فقد نصّ سيبويه على عدم جمعِه بالواو والنون بقوله: "واعلم أنّ الاسم إذا كان محكيّاً لم يثنّ ولم يجمع، إلا أن تقول: (كلّهم تأبّط شرّاً)"[٥٦] فذكَرَ الصيغةَ التي تُستعمل عند إرادة جمع هذا التركيب، وهناك صيغتان تذكران أيضاً، اللتان ذكرهما الشارحُ الأبّذيّ بأن نقول: (ذَوُو تأبّط شرّاً)[٥٧]، أو(الذين يقال لكلّ واحدٍ منهم: تأبّط شرّاً). وتابعَ النحويّون سيبويه على ذلك الحكم مجمِعين متّفقين[٥٨]. والعلّة في ذلك عدمُ بطلانِ الحكاية[٥٩]؛ "لأنّ الجمل يجب حكايتها"[٦٠].

وأمّا (سيبويه و...) فذهب جمهورُ النحويّين إلى عدم جواز جمعه جمعَ السلامة؛ للعلّتينِ اللتين ذكرهما شارحُنا الأبّذيّ[٦١]، إلّا أنّ المبرّد (٢٨٥هـ) جوّز هذا بقوله: "وتثنّي وتجمع، فتقولُ فيه اسمَ رجل: (عمروَيهان)، و(عمروَيهون)"[٦٢].

ونقل أبو حيّان (٧٤٥هـ) خلافاً بين مَن أجاز جمع ما خُتم بـ(ويه)، "فمنهم من ألحقَ العلامةَ الاسمَ بكماله، فيقولون: (جاءني سيبويهون)، ومنهم من يحذف (ويه)، فيقول: (جاءني سيبون)"[٦٣].

وأمّا تعقّبه ببطلان إطلاق شرطِ العَلَميّة في الجامد، وذلك إذا جاء مصغّراً، وكان مكبّره لا يُجمع بالواو والنون، فيجوز أن يُجمع المصغّر بهما، فالعلّة في هذا المصغّر هي التحاقه بالصفة[٦٤]، وقيامه مقامها[٦٥]، وقد فصّلَ الرضيّ – رحمه الله– تفصيلاً ما وجدته — فيما بين يديّ– عند غيره بقوله: "المصغّر مخالفٌ لسائرِ الصفات؛ من حيث لا يجري على الموصوف جريَها. وإنّما لم يجرِ؛ لأنّ جريَ الصفات عليه إنّما كان لعدم دلالتها على الموصوفِ المعيّن كـ(الضارب والمضروب والطويل والبصريّ)؛ فإنّها لا تدلّ على موصوف معيّن، وأمّا المصغّر فإنّه دالٌّ على الصفة والموصوف المعيّن معاً؛ إذ معنى (رُجيل): رجلٌ صغيرٌ، فوزانه وزان: رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معاً، فلم يحتاجا إلى ذكر عددٍ قبلهما كما تقدّم، وكلّ صفة تدلّ على الموصوف المعيّن لا يذكر قبلها كالصفاتِ الغالبة، ويفارقها أيضاً من حيث إنّه لا يعمل في الفاعل عملها؛ لأنّ الصفات ترفع بالفاعليّة ما هو موصوفها معنىً، والموصوف في المصغّر مفهومٌ من لفظه، فلا يذكر بعده، كما لا يذكر قبله"[٦٦].

وإن كان بعضُ النحويّين لم يذكروا إلّا الشرائطَ الأربعةَ التي ذكرها المصنّف[٦٧]، فإنّ منهم مَن سبقَ الشارحَ الأبّذيّ في ما استَدرك على تلكَ الأربعةِ الشروط، ولعلّ أبرزهم: ابنُ عصفور (٦٦٩هـ)[٦٨]، وابنُ مالك (٦٧٢هـ)[٦٩]، ومنهم مَن تابعه: كابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)[٧٠]، والرضيّ (٦٨٦هـ)[٧١]، وأبي حيّان (٧٤٥هـ)[٧٢]، وابن عقيل (٧٦٩هـ)[٧٣].

الترجيح: أجد ما ذهب إليه الشارحُ الأبّذيّ من إلزامِ المصنِّف بقيدٍ خامسٍ للجامد – إذا أُريد جمعه بالواو والنون وهو قيدُ الإفراد– حقّاً؛ وذلك للاحتراز من نوعَي المركبِ اللذين يحقّقان الشروطَ الأربعةَ المذكورة، ولا يجمعان. وهما:

الجُمليّ نحو: (تأبّط شرّاً...)؛ وذلك لاتّفاقِ النحويّين –متقدّميهم ومتأخّريهم– على عدم جواز جمعه، فلا عذر للمصنِّف في تركه والإشارة إليه. والمزجيّ نحو: (عمرويه، وسيبويه...) اللهمّ إلّا أن يكونَ المصنِّف يرى رأيَ المبرّد في ذلك. وهذا لم يُنقل عنه.

لكن لابدّ من التنويه ههنا إلى أنّ ما نسبَه الشارحُ الأبّذيّ إلى بعضِ الكوفيّين من إجازة جمع هذا النوع بالواو والنون مع (ويه)، أو من دونها فيه نظرٌ؛ إذ إنّني ما وجدتُ غيرَ المبرّد صرّح بجواز جمع مثل هذا، وهو بصريٌّ لا كوفيّ.

وأمّا فيما يتعلّق بأخذه على المصنِّف إطلاقَه شرطَ العَلَميّة، وهو ما لا ينطبق على المصغّر الذي لا يُجمع مكبّره بالواو والنون، فأراه مصيباً في أنّ المصغّر يُشترط فيه ما اشتُرط في مكبّره، إلّا العَلَميّـة.

المسألةُ الثانية: نون جمعِ المذكّرِ السالم.

قالَ المصنِّفُ الجُزوليُّ: "وتلحقُـهُ[٧٤]: الواو رفعاً، والياءُ المكسور ما قبلها نصباً وجرّاً، كلتاهما حرفُ الإعراب. ونونٌ في الأحوالِ الثلاثة؛ عوضاً من حركةِ الواحد؛ لأنّها تثبت معَ الألف واللام كما تثبتُ الحركة، وعوضاً منَ التنوين؛ لأنّها تسقط مع الإضافة كما يسقطُ التنوين"[٧٥].

قالَ الشارحُ الأبّذيّ الأندلسيُّ–بعدَ استعراضه مذاهبَ العلماء في هذه النون–: "... وجميع هذه المذاهب باطلٌ؛ بدليل أنّها تثبت في الوقف باتّفاق. والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف أصلاً، فلو كانت عوضاً منهما أو من أحدهما لم تثبت؛ لأنّ العوض يُحكم له بحكم ما عُوّض منه"[٧٦].

ثمّ قال: "وذهب سيبويه إلى أنّها زيادةٌ في الآخر؛ ليظهر فيها حكمُ الحركةِ التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة، وحكمُ التنوين أخرى، من غير أن تكون عوضاً منهما، وهو الصحيح"[٧٧].

ملخّصُ التعقّب: يرى المصنِّف أنّ النونَ اللاحقة جمعَ المذكّرِ السالم عوضٌ من حركةِ الواحد والتنوين، في حينِ يرى الشارحُ الأبّذيّ أنّها ليست كذلك.

المناقشة: اختلفَ النحويّون في علّة إدخال وزيادةِ النون في التثنية والجمع سواءً، على عدّة أقوال[٧٨]:

أوّلها: أنّها بدلٌ منَ الحركة والتنوين معاً. وهو مذهب: سيبويه[٧٩]، وجمهورِ البصريّين، وابن ولّاد (٣٣٢هـ)[٨٠]، وأبي عليٍّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)[٨١]، والصيمريّ (ق٤هـ)[٨٢]، والثمانينيّ (٤٤٢هـ)[٨٣]، وابن بابشاذ (٤٦٩هـ)[٨٤]، والزمخشريّ (٥٣٨هـ)[٨٥]، وابن طاهر (٥٧٠هـ)[٨٦]، والمصنِّفِ الجُزوليّ[٨٧].

ثانيها: أنّها على ثلاثة أضرب:

فتارة تكون بدلاً منَ الحركة والتنوين، وتارة بدلاً منَ الحركة دونَ التنوين، وتارة بدلاً منَ التنوين دونَ الحركة. وهو مذهب: ابن دَرستويه (٣٤٧هـ)[٨٨]، وابن جنّي (٣٩٢هـ)[٨٩]، وابنِ الحاجب (٦٤٦هـ)[٩٠].

ثالثها: أنّها زيدت؛ للفرق بينَ التثنية والواحدِ المنصوبِ المنوّن في الوقف، في قولنا: (رأيتُ زيداً). وإليه ذهبَ الفرّاء (٢٠٧هـ).

رابعها: أنّها بدلٌ منَ الحركة وحدَها في كلّ موضعٍ. وهذا مذهبُ الزجّاج (٣١١هـ)[٩١].

خامسها: أنّها بدلٌ منَ التنوين في كلّ موضعٍ. وعليه: ابنُ كيسان (٢٩٩هـ)[٩٢]، وأبو الحسينِ الفارسيّ (٤٢١هـ)، والسهيليّ (٥٨١هـ)[٩٣]، وابن خروف (٦٠٩هـ)[٩٤]، وابن معطٍ (٦٢٨هـ)[٩٥]، والرضيّ (٦٨٦هـ)[٩٦].

سادسها: أنّها عوضٌ من تنوينين في التثنية، ومن تنويناتٍ في الجمع. وهو مذهب ثعلب (٢٩١هـ).

سابعها: أنّها التنوينُ نفسُه. وهذا ما نقلَه ابنُ هشام الخضراويّ (٦٤٦هـ) عنِ الفرّاء (٢٠٧هـ).

ثامنها: أنّها لرفع توهّمِ الإضافة أوِ الإفراد. وعلى هذا ابنُ مالكٍ (٦٧٢هـ) وحدَه[٩٧].

تاسعها: أنّها على ضربين فقط: تكون في أحدهما عوضاً منَ الحركة والتنوين، وفي الآخر عوضاً منَ الحركة وحدها[٩٨].

عاشرها: أنّها عوضٌ منَ المنع، لا منَ الحركة والتنوين. قال به عَلَمُ الدّين اللُّورقيّ الأندلسيّ (٦٦١هـ) وحدَه[٩٩].

وأمّا القولُ **الحادي عشَرَ** الأخيرُ: فهو الذي ذهب إليه ابنُ عصفور، وتابعَه صاحبُه ومعاصرُه الأبّذيُّ الشارح[١٠٠]، ونسباه إلى سيبويه أيضاً وهو أنّ "هذه النون زيدت في الآخر؛ ليظهر فيها حكمُ الحركة والتنوين الذين (كذا) كانا في المفرد، وليست بعوض، وهو الصحيح، وإليه ذهب سيبويه"[١٠١].

وعلّلَ الأبّذيُّ هذا الحكم بقوله: "ولذلك قال سيبويه: "كأنّها عِوضٌ"[١٠٢]، فشبّهها بالعوض، ولم يجعلها عوضاً"[١٠٣]. ثمّ ذكر أنّ منَ النحويّين مَن زعم أنّ (كأنّ) في كلام سيبويه للتحقيق، لا للتشبيه. وردّ عليهم ذلك[١٠٤].

الترجيح: أرى أنّ الرأيَ الذي نحاه الشارحُ الأبّذيّ متابعةٌ منه لابن عصفور ليس إلّا؛ وهذه عادةٌ جرى عليها؛ أن ينقلَ كلامَ الرجل الذي انفرد به بينَ النحويّين من دون نسبةٍ إليه. وما ذهب إليه الشارحُ الأبّذيُّ من تأويل كلام سيبويه مردودٌ – من وجهة نظري–؛ لأدلّة لعلّ أبرزها:

أوّلاً: أنّه استند في إفساد رأي المصنّف إلى أنّ النون تثبت في الوقف بعكسِ الحركة والتنوين، فلو كانت عوضاً منهما لأخذتْ حكمهما، فاعتمدَ الوقفَ حجّةً تبدو مقنعةً باديَ الأمر، ولكنّه نفسَه قال عند إبطال رأي الفرّاء في هذه النون: "وهذا الذي قال فاسدٌ؛ لأنّ الوقفَ عارضٌ، وبابُ العارض ألّا يُعتدّ به"[١٠٥] فكيف جعل ما لا يُعتدّ به أساساً لبناء حكمه!!

ثانياً: أنّه استند أيضاً إلى أنّ (كأنّ) في قول سيبويه للتشبيه فقط وليست للتحقيق[١٠٦]، وهذا ما لم يقل به شرّاحُ الكتاب أنفسُهم عند شرحهم كلامَ واضعه، كالسيرافيّ مثلاً، ومن جاء بعدهم من أئمّة هذا الفنّ منَ المتقدّمين كأبي عليٍّ الفارسيّ وتلميذِه، وسائرِ المتأخّرين كصاحبِ (المفصّل) وشرّاحه كابن يعيش، وابنِ الحاجب، وكالشَّلَوبين، وابن مالك... إلخ. وإنّما جاءَ الشارحُ بهذا الفهم؛ تبعاً لا أكثر.

المسألةُ الثالثة: ما يفتقر إليه النصبُ.

قالَ المصنّفُ الجُزوليُّ[١٠٧]: "النون تشبهُ الياء والواو؛ ولذلك تُدغم فيهما. وتشبهُ الألف؛ ولذلك تُبدل منها ساكنةً في الوقف. لكن يستحقّها أسبقُ ألقابِ الإعراب وقوعاً، وهو الرفع الذي لا يفتقر في وجوده إلى وجود فعلٍ[١٠٨]، أو معنى فعلٍ[١٠٩] كالنصب، أو إلى وجود فعلٍ وحرفٍ كالجرّ".

قالَ الشارحُ الأبّذيّ الأندلسيُّ: "النصب لا يفتقر إلى ما ذَكَرَ خاصّة، بل قد يفتقر أيضاً إلى وجود حرفٍ كاسمِ (إنّ) وأخواتها، وخبر (ما) الحجازيّة، وإلى وجودِ اسمٍ تامٍّ بالنون نحو: (عشرين درهماً)، وإلى وجود جملةٍ تامّةٍ نحو قولك: (لي ملؤُه عسلاً)، و(القوم إخوتك إلّا زيداً) في مذهب سيبويه. وإلى وجود فعلٍ وحرفٍ نحو: (جاءَ البردُ والطيالسةَ)، وإلى منصوبٍ يتبعه نحو قولك: (رأيتُ زيداً العاقلَ). فكان ينبغي له أن يستوفيَ جميع ذلك.

وكان ينبغي له أن يقول بدل قوله: "أو معنى فعلٍ": أو لفظ عُومل معاملةَ الفعل؛ لما فيه من معنى الفعل، نحو قولك: (زيدٌ في الدار قائماً)؛ فقائمٌ منصوبٌ بالمجرور، لمّا تحمّلَ المجرورُ معنى الفعل، وهو الاستقرار، وأمّا معنى الفعل مجرّداً من لفظٍ حاملٍ له فلا ينصب"[١١٠].

ملخّصُ التعقّب: يرى المصنِّف أنّ النصب يحتاج فعلاً، أو معنى فعلٍ، فيستدرك عليه الشارحُ الأبّذيّ ستّة عوامل يحتاجها النصب أيضاً.

المناقشة: سأستعرضُ استدراكاتِ الشارحِ الستّةَ التي ذكرها، مناقشاً عواملَ النصب، وأوّلُ ما بدأ بأنّ النصب يحتاج إلى وجود حرفٍ في حالتين:

الأولى: وجود (إنّ) وأخواتها التي تنصبُ الاسم، وذلك لشبهها بالأفعال؛ فمنزلتها من منزلتها، ولكن قوّتها دونها، وإنّما شابهتها؛ لأنّها لا تقع إلا على الأسماء، فتنصبُ المبتدأ؛ تشبيهاً بالمفعولِ المقدّم، وترفعُ الخبر؛ تشبيهاً بالفاعلِ المؤخّر، وفيها المعاني منَ التمنّي والترجّي، وهي على ثلاثة أحرف فصاعداً، وأواخرها مبنيّة على الفتح،كآخرِ الماضي[١١١].

والثانية: خبر (ما) الحجازيّة، وهي عندهم بمنزلة: (ليس) يُرفع بها الاسم، ويُنصَبُ الخبر، يقولون:(ما زيدٌ قائماً). أمّا بنو تميمٍ فلا يُعملونها، فيقولون: (ما زيدٌ قائمٌ). والقرآن نزل بلغةِ أهلِ الحجاز؛ قال تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[١١٢].

ثم ثنّى الشارحُ بافتقارِ النصب إلى وجودِ اسمٍ تامٍّ بالنون نحو: (عشرين درهماً)، فالعامل في (درهماً) النصبَ—مجازاً لا حقيقة[١١٣]– هو: (عشرون)؛ "لأنّه ليس من نعتها، ولا هي مضافةٌ إليه... فعملَت فيه كعمل: (الضارب) في: (زيد)، إذا قلتَ: (هذا ضاربٌ زيداً)؛ لأنّ (زيداً) ليس من صفةِ الضارب، ولا محمولاً على ما حُمل عليه الضارب"[١١٤]. فـ(عشرون) "أشبهَ اسمَ الفاعلِ المتعدّي؛ لأنّه مجموعٌ بالواو والنون، ونونَه تسقط في الإضافة، وهو مفتقرٌ إلى الاسمِ الذي بعده، فصار (عشرون درهماً) مثل: (ضاربون رجلاً)، فهو مشبّه بالمفعول به"[١١٥].

فتقديرُ هذه الجملة: (عشرون منَ الدراهم) فحصلَ التخفيفُ المرادُ بحذفِ الجمع والاكتفاء بالواحد، وحذفِ التعريف والاكتفاء بالنكرة، وحذفِ حرفِ الجرّ، "فوصَل ما قبله إلى ما كان مجروراً، فنصبه"[١١٦].

ثم ثلّث بافتقارِ النصب إلى وجود جملةٍ تامّةٍ في مثالين ذكرهما: الأوّل: قولهم: (لي ملؤُه عسلاً)، فهذا مقدارٌ، و"مميّزُ المضاف إن لم يغنِ عنِ المضاف إليه تعيّن نصبه"[١١٧]؛ فليس لنا أن نقول: (لي ملءُ عسلٍ).

أمّا الثاني فقولهم: (القوم إخوتك إلّا زيداً)، وإنّما قال: "في مذهب سيبويه"؛ لأنّ في العاملِ في المستثنى النصبَ خلافاً بينَ النحويّين[١١٨]، وكلٌّ له فهمه الخاصّ عن سيبويه، فمَن قال إنّ النصب بـ(إلّا) نفسِها نسبه إلى سيبويه[١١٩]، ومن قالَ النصب بما قبلها من فعلٍ نسبه إليه[١٢٠]، ومن قال بأنّ النصب بما قبلها من غير واسطة (إلّا) نسبه إليه أيضاً[١٢١]، وأمّا الذي

ذهب إليه الشارحُ الأبّذيّ ههنا من أنّ الناصب هو الجملة التامّة قبل (إلّا) ونسبه إلى سيبويه، فلعلّه أخذه من قوله: "... وكانَ العامل فيه ما قبله منَ الكلام"[١٢٢].

وذهبَ الثمانينيُّ (٤٤٢هـ) إلى أنّ الناصب في المثالِ المذكور هو معنى الفعل، بقوله: "الصحيحُ أنّ الناصب له ما في (أخوّتك) من معنى الفعل، فإن كانتِ الأخوّة منَ النسب فمعناه:(يناسبونك إلّا زيداً)، وإن كانتِ الأخوّة منَ الصداقة فمعناه: (يصادقونك إلّا زيداً). وإذا كان كذلك فمعنى الفعل هو الناصب لـ(زيداً)، و(إلّا) قـوّت هذا المعنى، وأوصلتُه إلى (زيد)؛ فنصبه"[١٢٣].

وأمّا الاستدراكُ الرابع: فهو أنّ النصب يفتقر إلى: فعلٍ وحرفٍ، نحو: (جاءَ البردُ والطيالسةَ)[١٢٤]، فهذه الواو ههنا "جامعةٌ غيرُ عاطفةٍ. وأصل ما بعدها أن يكون معطوفاً، ولكنّه عُدل به إلى النصب؛ لما لُحظ فيه من معنى المفعول به"[١٢٥]. وسيبويه يسمّي هذا النوع: (مفعولاً معه، ومفعولاً به)[١٢٦].

وأمّا الخامس: وهو افتقارُ النصب إلى منصوبٍ يتبعه نحو: (رأيتُ زيداً العاقلَ)، فيعني به الوصف، وصفَ التعريف والتمييز[١٢٧].

أمّا الاستدراكُ السادس والأخير: فهو أنّ النصبَ مفتقرٌ إلى لفظٍ يُعامل معاملةَ الفعل؛ إذ فيه معنى الفعل، ومثاله: (زيدٌ في الدار قائماً). وقد ذهب شارحُنا إلى أنّ العامل في (قائماً) النصبَ هو متعلَّقُ الظرف، وهو الاستقرار؛ إذِ التقدير: استقرّ، أو مستقرّ[١٢٨]. وإنّما يعمل في الحال معنى الفعلِ المقدّم عليها؛ لشبهها بالمفعول بـه[١٢٩].

الترجيح: أرى أنّ ما ذهب إليه الشارحُ الأبّذيّ من ذكر حالاتٍ ستٍّ يفتقر إليها النصب صحيحٌ، لكنّها كلَّها تشبه في عملها الفعل، وهذا فيه اعتذارٌ للمصنِّف الجزوليّ؛ فله أن يقول إنّه "أدخل شبهَ الفعل تحت معنى الفعل؛ مجازاً؛ لأنّ الشبه إنّما هو في معنىً منَ المعاني وحكمٍ منَ الأحكام. والأحكامُ معانٍ"[١٣٠].

ويبقى أن أشيرَ إلى أنّ الشارحَ الأبّذيّ الذي عدّد ما أهملَه المصنِّف منَ الحالاتِ التي يفتقر إليها النصب أغفل ذكر نواصبِ الأفعال، مع أنّ شيخَه الشَّلَوبينَ استدركها على

المصنِّف الجزوليّ. ولعلّ الأبّذيّ لـمّا رأى الشَّلَوبين يعتذر للمصنِّف أيضاً عنها بقوله: "ولم يلتفت [يعني المصنِّف] إلى نواصبِ الفعل؛ إذ لم يكنِ الإعراب في الأفعال أصلاً، فلم يعتبر إلّا الإعراب الذي هو أصل، ولم يَلتفت إلى غيره؛ إذِ الاعتماد إنّما هو على الأصول"[١٣١] عَدَلَ عن ذكرها.

الحواشي والمراجع

١ كذا ضبطَها ابنُ خَلِّكان، والسيوطيُّ الذي قال: "هوَ اسمٌ بربريٌّ معناه: ذو الحَظِّ". وانفرد كلٌّ من: ابن عبدِ الملك المراكشيّ، واليمانيّ – فيما رجعتُ إليه من مصادر لترجمةِ الجزوليّ وستُذكر قريباً – بجعلها بلامٍ واحدة.

٢ ضمُّ الجيم والزاي ضبطُ المصادر التي رجعتُ إليها كلِّها، وقالَ العلّامة عبد الله كنون في (ذكريات مشاهير رجالِ المغرب) ص ٣٠٦: "والمعروفُ فيها الفتحُ". والله أعلم.

٣ العلّامة عبد الله كنون ، ذكريات مشاهير رجالِ المغرب ٣٠٦.

٤ مدينةٌ كبيرةٌ من كورة (إلبيرة) من أعمالِ الأندلس. انظر: معجم البلدان ١١٩/٥.

٥ الذّيل والتكملة لكتابَي الموصول والصلة ٢٤٧/٨، ٢٤٨.

٦ ترجمةُ الجُزوليّ في: إنباه الرواة ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٣، والذيل والتكملة ٢٤٦/٨، وإشارة التّعيين ٢٤٧، وتاريخ الإسلام ١٧٠/١٣، والبلغة ٢٢٦، وبغية الوعاة ١٩٧/٢. ورجّح محقّقُ (المقدّمةِ الجزوليّة) أن يكون تاريخ وفاته (٦٠٧هـ)؛ معوّلاً على ما ذكرَه ابن عبدِ الملك في (الذيل والتكملة) من تفصيلٍ باليوم، والشهر، والمكان. والله تعالى أعلم.

٧ انظر: أبو موسى الجزوليّ ٤٩– ٥١ حيث فصّل فيهم مصنّفه.

٨ ترجمته في: معجم الأدباء ١٥١٠/٤، ووفيات الأعيان ١٠٨/٣, ١٠٩ حيث قالَ ابن خلّكان: "بَرّي: بفتحِ الباء الموحّدة, وتشديدِ الراءِ المكسورة, وبعدها ياءٌ: وهوَ اسمٌ علَمٌ يشبه النّسبة".

٩ ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٣/٣, وإشارة التعيين ٣٥٦.

١٠ ذكر تلمذتَه عليه ابنُ عبدِ الملك في: الذيل والتكملة ٢٤٦/٨.

١١ انظر: إنباه الرواة ٣٧٨/٢, وتاريخ الإسلام ١٧١/١٣.

١٢ المباحث الكامليّة شرح المقدّمةِ الجزوليّة ١٨٨/٢ب (مخطوط).

١٣ وفيات الأعيان ٤٩٠/٣.

١٤ الذّيل والتكملة ٢٤٨/٨.

١٥ المصدر السابق نفسه.

١٦ انظر: المباحث الكامليّة شرح المقدّمةِ الجزوليّة (رسالة ماجستير) ٣/٣١٥.

١٧ في: الذّيل والتكملة ٨/٢٤٨.

١٨ في: شرح الجزوليّة ١/١٥.

١٩ تاريخ الإسلام ١٣/١٧, وبغية الوعاة ٢/١٩٧.

٢٠ ص ٢٠٣٢.

٢١ وفيات الأعيان ٣/٤٨٩.

٢٢ تاريخ الأدبِ العربيّ ٥/٣٥٠.

٢٣ الأعلام ٥/١٠٤.

٢٤ انظر: أبو موسى الجزوليّ ٢٢١- ٢٢٥ حيث فصّلَ المصنِّف فيهم.

٢٥ وفيات الأعيان ٣/٤٨٩.

٢٦ ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٨٣١حيث قال ياقوت (٦٢٦هـ): "وهو مقيمٌ بالقاهرة لهذا العهد"؛ فهما متعاصران, وتاريخ الإسلام ١٣/١٧١.

٢٧ ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٣٢, ووفيات الأعيان ٣/٤٥١.

٢٨ إنباهُ الرّواة ٢/٣٧٨. وينظر: وفيات الأعيان ٣/٤٨٩.

٢٩ تاريخُ الإسلام ١٣/١٧٠.

٣٠ بغيةُ الوعاة ٢/١٩٧.

٣١ انظر: المقدّمة الجُزوليّة في النّحو (مقدّمة التحقيق ٥٨، ٥٩).

٣٢ انظر: شرحَ الجُزوليّة للأبّذيّ (مقدّمة التّحقيق ٦٤، ٦٥). كما وافقه العلّامة عبد الله كنون في (ذكريات مشاهير رجالِ المغرب) ٣١٩.

٣٣ وقد تناوله بالشرح ثلّةٌ منهم: ابن طلحة (٦١٨هـ), وابن الخبّاز (٦٣٧هـ), وابن عصفور (٦٦٩هـ), والمراديّ (٧٤٩هـ), وغيرهم منَ النحويّين. انظر: شرح المقدّمةِ الجزوليّةِ الكبير (مقدمّة التحقيق ٦٩- ٧٤), وشرح الجزوليّة للأبّذيّ (مقدّمة التحقيق ٦٩- ٨٤).

٣٤ شرح الجزوليّة للأبّذيّ (مقدّمة التحقيق ٦٥, ٦٦).

٣٥ قالَ الذهبيّ: "في اسمه أقوالٌ، وهو ممّن بايع تحتَ الشجرة". تجريد أسماءِ الصحابة ١٥٣.

٣٦ ترجمة أبي الحسن الأُبَّذِيّ في: الذيل والتكملة ٥/٢٤٩، ٣٩١، وصلة الصلة ٣٠٧، وإشارة التعيين في تراجمِ النحاة واللغويّين ٢٣٣، وذيل (مشتبه النسبة) ١٧، والبلغة في تراجم أئمّةِ النحو واللغة ٢١٧، وبغية الوعاة في طبقاتِ اللغويّين والنحاة ٢/١٩٩.

٣٧ ترجمةُ الدبَّاج في: صلة الصلة ٣٠١، وإشارة التعيين ٢١٢.

٣٨ في: إشارة التعيين ٢٣٤.

٣٩ في: تحفة الأديب ٨٤.

٤٠ انظر: شرح الجزوليّة للأبّذيّ (رسالة), مقدّمة التحقيق ١/٢٥- ٢٩ حيث فصّل فيهم المحقّق.

٤١ في: الذيل والتكملة ٥/٣٩١.

٤٢ ترجمةُ ابنِ الزبير في: البلغة ٦٧، وبغية الوعاة ١/٢٩١.

٤٣ ترجمة أبي حيّان في: البلغة ٢٥٠- ٢٥٢، وتحفة الأديب ٢٣١- ٢٦٤.

٤٤ انظر: التذييل والتكميل ٨/١٨٣.

٤٥ في: الذيل والتكملة ٥/٢٤٩.

٤٦ في: صلة الصلة ٣٠٧.

٤٧ في: بغية الوعاة ٢/١٩٩.

٤٨ المقدّمة الجزوليّة ٢٢.

٤٩ قال سيبويه: "اختلفوا في (رامَ هُرْمُزَ)؛ فجعلَه بعضهم اسماً واحداً, وأضاف بعضهم: (رام) إلى (هرمزَ)". الكتاب ٣/٢٩٦.

٥٠ المراد بالمذكّر ههنا المسمّى لا اللفظ, فلو سُمّي رجلٌ بـ (زينب) لقيل فيه: (زينبون, وزينبين). انظر: شرح التسهيل ١/٧٦, والتذييل والتكميل ١/٣٠٣, ٣٠٤.

٥١ "فلا يُقال في: (لاحِق) –اسم فرس– : (لاحقون)". شرح ابن عقيل على الألفيّة ١/٥٣. وقد منعَ المازنيّ (٢٤٧هـ) وحده جمعَ العَلمِ المعدول نحو: (عمر), فلم يجمعه جمع سلامة ولا تكسير, بل يقول: (جاءني رجالٌ كلّهم عمر). انظر: ارتشاف الضرب ٥٧١, والتذييل والتكميل ١/٣٠٨, ٣٠٩.

٥٢ "فإن قيل: شرطتم في الجمع بالواو والنون أن يكون من ذوي العقل فما تصنعون في المجنون والمغمى عليه؟ قيل له: عن هذا السؤال جوابان: أحدهما: أن يكونَ الحكم على الأغلب. والأغلب هو السلامة والصحّة, ولا يعتدّ بالقلّ النادر. والثاني: أنّ هذا المجنون والمغمى عليه لابدّ أن يفيق ويؤوب إليه عقله, فقد دخل في جملةِ العقلاء". شرح اللّمع للثمانينيّ ٢٩٩.

٥٣ شرح الجزوليّة ١/١٧٢, ١٧٣.

٥٤ انظر: المنهاج الجليّ ٢/٨٤, وشرح المفصّل لابن يعيش ١/٢٨, ٢٩, والمحصول في شرحِ الفصول ٨٥, ٨٦, والأشباه والنظائر ١/٢٠٧.

٥٥ وهذا النوع يُجمع منه المضاف. انظر شرح الكافية ٣/٣٨٦.

٥٦ الكتاب ٣/٣٢٧.

٥٧ انظر في هذه الصيغة: شرح التسهيل ١/٧٧, وشرح الكافية ٣/٣٨٥ حيث ذكرَ الرضيُّ أنّها القياسُ.

٥٨ نقلَ اتّفاقهم: الرضيُّ في: شرح الكافية ٣٨٥/٣, وأبو حيّان في: التذييل والتكميل ٣٠٦/١, وابنُ عقيل في: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩/١.

٥٩ ولهذه العلّة نفسِها مُنعتِ الأسماءُ المحكيّةُ التثنيةَ أيضاً. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/١, والبسيط في شرحِ الجمل ٢٤٥.

٦٠ شرح الكافية للرضيّ ٣٨٥/٣.

٦١ نقلهما تلميذُه أبو حيّان في: التذييل والتكميل ٣٠٧/١.

٦٢ المقتضب ٣١/٤. وانظر رأيه في: شرح الكافية ٣٨٦/٣, والتعليقة على المقرّب ٥٥٥. ونسبَ ابنُ النحّاس في: التعليقة ٥٩١ هذا التجويز إلى الكوفيّين.

٦٣ التذييل والتكميل ٣٠٦/١. وانظر: شرح التسهيل ٧٧/١, وارتشاف الضرب ٥٧١.

٦٤ ذكرها أبو حيّان في: ارتشاف الضرب ٥٧٥.

٦٥ ذكرها ابنُ مالك في: شرح التسهيل ٧٩/١.

٦٦ شرح الكافية ٣٧٥/٣.

٦٧ من هؤلاء: الثمانينيّ في: شرح اللّمع ٢٩٦, و تلميذُ الجزوليّ ابنُ معطٍ في: فصوله الخمسين ١٦٢.

٦٨ في: المقرّب ٤٩/١, ٥٠. أمّا في شرحه على الجمل ١٤٧/١ فلم يزد على الأربعة.

٦٩ في: شرح التسهيل ٧٧/١, ٧٩.

٧٠ في: البسيط في شرحِ الجمل ٢٤٥ حيث ذكرَ الإفرادَ فقط.

٧١ في: شرح الكافية ٣٧٥/٣, ٣٨٥, ٣٨٦.

٧٢ في: ارتشاف الضرب ٥٧١, ٥٧٥, والتذييل والتكميل ٣٠٦/١, ٣٠٩.

٧٣ في: شرحه على الألفيّة ٥٣/١, وفي: المساعد على تسهيلِ الفوائد ٤٩/١, ٥٠.

٧٤ الضمير عائدٌ إلى جمعِ المذكّرِ السالم.

٧٥ المقدّمة الجزوليّة ٢٢.

٧٦ شرح الجزوليّة ١٨١/١. وقد نقل أبو حيّان في: التذييل والتكميل ٢٩٧/١ تعقّبَ شيخِه الأبّذيّ هذا بتمامه.

٧٧ شرح الجزوليّة ١٨١/١. وقد نقل أبو حيّان تأويلَ شيخِه هذا لمذهب سيبويه أيضاً في: التذييل والتكميل ٣٠١/١.

٧٨ تجدُ الخلاف في: إعراب القرآن للنحّاس ١٧١/١, وشرح اللّمع للثمانينيّ ٣٠٢, وأسرار العربيّة ٥٤, واللباب ١٠٥/١, والإيضاح في شرحِ المفصّل ٥٠٧/١, وشرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ٤٠٦, وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٢/١, والمحصول في شرحِ الفصول ١٣٣- ١٣٥, وشرح الكافية ٨٨/١, والبسيط في شرحِ الجمل ٢٥٦, ورصف المباني ٤٠٤, والتذييل والتكميل ٢٩٥/١, وارتشاف الضرب ٥٧٠, وهمع الهوامع ١٦٣/١. وقد لخّصتُه

ممّا سبق. وما أخذتُ من غيرها من آراء أو ملاحظات, وكذلك ما انفرد به كلّ مرجعٍ عن غيره أشرتُ إليه في موطنه.

٧٩ سيأتي قولُه, والخلافُ في تأويله.

٨٠ نقل هذا عنه: الأبّذيّ في: شرح الجزوليّة ١٨٠/١, وتابعه تلميذُه أبو حيّان في: التذييل والتكميل ٢٩٦/١. ولم أقف عليه في: (الانتصار) له.

٨١ في: الإيضاح ٨٤. وانظر: المقتصد ١٩٢, ١٩٣.

٨٢ في التبصرة والتذكرة ٨٩.

٨٣ في: شرح اللّمع له ٢٩٦.

٨٤ في: شرح المقدّمةِ المحسبة ١٢٩.

٨٥ في: المفصّل ١٨٣, ١٨٨. وانظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٤٠/٤, ١٤٥, ٣/٥.

٨٦ نقل هذا عنه: أبو حيّان في: التذييل والتكميل ٢٩٧/١.

٨٧ ذكر شارحا الجزوليّة: الشَّلَوبين في: الشرح الكبير ٤٠٦, واللُّورَقيّ في: المباحث الكامليّة (رسالة ماجستير) ٣٨٩/١ أنّ مذهبَ الجزوليّ هو مذهب سيبويه, أمّا الشارحُ الأبّذيّ فتعقّبه كما نرى في هذه المسألة؛ مدّعياً لسيبويه مذهباً غير هذا. وإنّما سبب هذا الاختلافِ الاختلافُ في الفهم عن سيبويه وتأويل كلامه.

٨٨ انفردَ الشَّلَوبينُ –فيما وقفتُ عليه– بنسبة هذا القول إليه في: شرح المقدّمةِ الجزوليّة الكبير ٤٠٦, وتابعَه ابنُ إياز في: المحصول في شرحِ الفصول ١٣٤.

٨٩ في: سرّ صناعةِ الإعراب ٤٤٩, ٤٦٣. إلّا أنّه قال: "إلّا أنّ أصل وضعها أن تكون داخلةً؛ عوضاً ممّا مُنِع الاسم منهما جميعاً". سرّ الصناعة ٤٦٤. وانظر: اللّمع ٢٤.

٩٠ الذي مثّل قائلاً: "فإذا قلتَ: (رجلان) كانت عوضاً منَ التنوين والحركة جميعاً, وإذا قلتَ: (الرجلان) كانت عوضاً منَ الحركة, فإذا قلتَ: (غلاما زيد) كانت عوضاً منَ التنوين". الإيضاح في شرحِ المفصّل ٥٠٧/١.

٩١ نقله عنه: النحّاسُ في: إعراب القرآن ١٧١/١, والأبّذيّ في: شرح الجزوليّة ١٧٨/١, وأبو حيّان في: التذييل والتكميل ٢٩٥/١.

٩٢ انظر: الموفّقيّ ١٠٨.

٩٣ نتائج الفكر ٨٤.

٩٤ شرحه على الجمل ٢٧٧.

٩٥ الفصول الخمسون ١٦٠. وانظر: المحصول في شرحِ الفصول لابن إياز ١٣٤.

٩٦ شرح الكافية ٨٧/١. وقد نسبَ ابنُ الحاجب هذا القول إلى الكوفيّين –على الإطلاق– في: الإيضاح في شرحِ المفصل ٥٠٧/١.كما نسبَه الشَّلَوبينُ –واهماً– إلى المبرّد, وفي: المقتضب ١٤٣/١, ١٥٣/٢ أنّه يراها بدلاً منَ الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد. وأرجع محقّقُ (الشرحِ الكبير) للشَّلَوبين هذا الوهم إلى أنّه أخذ هذه النسبة

إلى المبرّد منَ الفارسيّ في بغداديّاته ٤٨٦. قلتُ: وهو فيها كذلك. وممّن سبقَ الشَّلَوبينَ في هذه النسبةِ الواهمة إلى المبرّد: النحّاسُ في: إعراب القرآن له ١/١٧١.

٩٧ شرح التسهيل ١/٧٣. قال أبو حيّان: "وثبت في بعضِ النسخ [يعني نسخَ التسهيل] بعد قوله: "والنون؛ لرفع توهّمِ الإضافة أو الإفراد" قوله: "أو لجبرِ ما فاتهنّ من تقديرِ الحركات فيهنّ"." التذييل والتكميل١/٣٠٢.

٩٨ ذكر هذا الجرجانيُّ وحده في: المقتصد ١٩٠.

٩٩ المباحث الكامليّة (رسالة ماجستير) ١/٣٩١, ٣٩٢.

١٠٠ وتابعهما: المالَقيّ في: رصف المباني ٤٠٤, ٤٠٥, وأبو حيّان في: التذييل والتكميل ١/٣٠١.

١٠١ شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٣. وانظر: التذييل والتكميل ١/٣٠١. وقد جعل أبو حيّان ذِكْرَ الخلاف في هذه النون تطويلاً لا يُستفاد منه في حكمٍ نطقيٍّ, ولا حكمٍ في اختلاف معنىً كلاميٍّ, وأنّ العلل في هذا كلّه ليس تحتها طائلٌ, وهي من فضولِ الكلام. انظر: التذييل والتكميل ١/٣٠٢.

١٠٢ قول سيبويه بتمامه هو: "وتكونُ الزيادةُ الثانية: نوناً كأنّها عوضٌ لما مُنع منَ الحركة والتنوين". الكتاب ١/١٧, ١٨.

١٠٣ شرح الجزوليّة ١/١٨٢. وانظر: التذييل والتكميل ١/٣٠١.

١٠٤ شرح الجزوليّة ١/١٨٢, ١٨٣. وانظر: التذييل والتكميل ٥/١٣, ١٤ حيث وافق أبو حيّان شيخَه الأبّذيَّ في الردّ عليهم.

١٠٥ شرح الجزوليّة ١/١٨١.

١٠٦ وكلاهما من معانيها. انظر: الجنى الداني ٥٧٠, ٥٧١.

١٠٧ في مقدّمته ٢٨ معتذراً عن وضعِ النشون علامةً مع أنّه ليس بحركة.

١٠٨ نحو: (ضرَبْتُ زيداً).

١٠٩ نحو: (هذا ضاربٌ زيداً). فيعني بمعنى الفعل: اسمَ الفاعل, والمفعول, والمصدر...

١١٠ شرح الجزوليّة ١/٢١٩, ٢٢٠.

١١١ ينظر شبهُها بالأفعال في: الكتاب ٢/١٣١, والمقتضب ٤/١٠٨, والتبصرة والتذكرة ٢٠٣, والتعليقة على المقرّب ٢١٨.

١١٢ سورة يوسف. الآية ٣١. وانظر في (ما) هذه: الكتاب ١/٥٧, والتبصرة والتذكرة ١٩٨.

١١٣ التعليقة على المقرّب ٢٥٩.

١١٤ الكتاب ٢/١٣١. وانظر: ١/٩٥, ٤٠٤, ٢/٣١٠, ٣٣٠. وانظر أيضاً: المقتضب ٣/٣٦, والأصول ١/٢٢٤, والتبصرة والتذكرة ٣١٧, وشرح اللّمع لابن بَرهان ١٤٣, وارتشاف الضرب ١٦٣٠.

١١٥ اللباب ١/٢٩٧. وانظر: الإيضاح في شرحِ المفصّل ١/٣١٧, ٣١٨, والتعليقة على المقرّب ٢٥٩.

١١٦ شرح اللّمع للثمانينيّ ٤٧٦. وانظر: اللباب ١/٢٩٧.

١١٧ علّل بهذا ابنُ مالك في: شرح الكافية الشافية ٧٧١. وانظر: الكتاب ٤٤/١, والتبصرة والتذكرة ٣٢٠, وشرح اللّمع لابن بَرهان ١٤٣.

١١٨ ينظر في: الإنصاف ٢٦٠ (م٣٤), والإيضاح في شرحِ المفصّل ٣٢٥/١, والجنى الداني ٥١٦, ٥١٧, وهمع الهوامع ٢٥٢/٣, ٢٥٣.

١١٩ هم بعضُ الكوفيّين, والمبرّدُ, والزجّاجُ منَ البصريّين, كما في: الإنصاف. وتابعهم: ابنُ مالك وهو مَن نسب هذا إلى سيبويه مستدلّاً بنصوصٍ من كتابه, لا بل قال: "ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل, أو غلط فيما تأوّل". شرح التسهيل ٢٧٣/٢.

١٢٠ همُ البصريّون كما في: الإنصاف.

١٢١ هو ابن خروف كما في: شرح الجمل له ٩٥٨. وانظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٢.

١٢٢ الكتاب ٣٣١/٢. وإلى ما ذهب إليه الأبّذيّ ذهب معاصرُه وصاحبُه ابنُ عصفور في: شرح الجمل ٢٥٤/٢.

١٢٣ شرح اللّمع ٤٨٣. وانظر: الإنصاف ٢٦٤.

١٢٤ مفرده: الطَّيْلَسَان. "وهو ضربٌ منَ الأكسية". التاج (طلس). وهو فارسيٌّ معرّبٌ. انظر: تهذيب اللّغة ٣٣٣/١٢, والصحاح (طلس), والمعرّب ٤٤٦.

١٢٥ الفصول المفيدة في الواوِ المزيدة ١٨٨. فالواو في هذا المثال عندما وُضعت موضع (مع) "خلُصت للاجتماع, وخُلِعت عنها دلالةُ العطف". الأشباه والنظائر ٤٤٢/١. وانظر في مجيئها للمعيّة: الكتاب ٢٩٨/١, والأصول ٢١٠/١, وسرّ صناعةِ الإعراب ١٢٧, ٦٣٩, ٦٤٠, والمقتصد ٦٦٠.

١٢٦ انظر: الكتاب ٢٩٧/١, وارتشاف الضرب ١٤٨٣.

١٢٧ انظر: اللّمع ٦٥, وشرحه للثمانينيّ ٥٢٦, والتبصرة والتذكرة ١٦٩.

١٢٨ ذهبَ ابنُ الحاجب إلى أنّ مَن أجاز تقديمَ الحال يرى أنّ العمل لمتعلَّقِ الظرف, أمّا مَن منع فيرى العمل للظرف, ويجعلون التقديرَ المذكور نسياً منسيّاً. انظر: الإيضاح في شرحِ المفصّل ١/ ٢٩٦. وانظر في: (زيد في الدار قائماً): المقتضب ١٦٦/٤, ١٦٧, ٣٠٠, ٣٠٨, والأصول ٢١٦/١, والتبصرة والتذكرة ٣٠٢, ٣٠٣, ونتائج الفكر ٣٠٨.

١٢٩ انظر: شرح اللّمع لابن بَرهان ١٣٤, والأشباه والنظائر ٤٤٣/٢.

١٣٠ قالَ اللُّورقيّ: "الأحكام تترتّب على المعاني". المباحث الكامليّة (رسالة ماجستير) ٤٢٧/١ . وما ذكرتُ في المتن هو ما اعتذر به تلميذُه الشَّلَوبين في: الشرح الكبير ٤٣٣. ويؤيّده جعْلُ اللُّورقيّ في شرحه على الجزوليّة: (إنّ) وأخواتها تحت (معنى الفعل). انظر: المباحث الكامليّة ٤٣٥/١.

١٣١ شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ٤٣٣, ٤٣٤.